الأمم المتحدة

S/AC.49/2016/36

مجلس الأمن

Distr.: General
24 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن تقدم تقرير جمهورية فييت نام الاشتراكية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) (انظر المرفق).

220716 200716 16-11779 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تقرير فييت نام عن تنفيذها لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٧٠ (٢٠١٦)

عملا بالفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، تقدم فييت نام طيه تقريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار، على النحو التالي.

١ - لمحة عامة

تتمثل السياسة الثابتة لفييت نام في دعم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بوجه خاص. وتعمل فييت نام دائما كعضو مسؤول في الأمم المتحدة، على تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا، ولا سيما القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ، بما في ذلك عن طريق تقديم تقاريرها (S/AC.49/2007/9، و S/AC.49/2009/31 و S/AC.49/2013/20).

وقد ترجم القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بصورة عاجلة إلى اللغة الفيتنامية وتم إطلاع جميع الوزارات المعنية والهيئات والسلطات المحلية على النص، كتابة ومن خلال عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات. وتعتبر وزارة الخارجية الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار مع آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات من أجل تيسير التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الوزارات والهيئات والسلطات المحلية. وقد قامت الوزارات والهيئات والسلطات المحلية بتعميم محتويات هذا القرار، بما في ذلك المرفقات، على الهيئات الفرعية ذات الصلة وعلى الكيانات والأفراد، بما في ذلك الشركات العاملة في أراضي فييت نام أو تحت ولايتها.

٢ - الأساس القانوني وتدابير التنفيذ

بالإضافة إلى المعلومات المقدمة في التقارير السابقة عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تود فيتنام أن تقدم المعلومات المستكملة التالية:

(أ) تصدير الأسلحة والمعدات المتصلة بها واستيرادها ونقلها (بما في ذلك التدريب والصيانة، وما إلى ذلك) المذكورة في الفقرات ٥ و ٦ و ٧

الأساس القانوني

في فيتنام، تمارس الدولة سيطرة حصرية على جميع الأسلحة؛ ولا يسمح للأفراد دون سلطة وولاية مناسبة بامتلاك الأسلحة أو استخدامها. وبموجب قوانين فييت نام، تعتبر الأسلحة والمواد ذات الصلة بها سلعا خاصة، ويحظر إنتاجها وتخزينها ونقلها وبيعها إلا للوكالات المخولة بذلك وللأفراد المرخص لهم. وعلاوة على ذلك، ينص المرسوم الحكومي رقم 187/2013/ND-CP المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على حظر تصدير واستيراد الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية (تصدر وزارة الدفاع قائمة مفصلة بها). وينص قانون العقوبات على فرض عقوبات على الإنتاج غير المشروع للأسلحة والمتفجرات والمواد المشعة والقابلة للاشتعال والمواد السامة وتخزينها ونقلها والاتجار بها. كما يحدد المرسوم المتعلق بمراقبة الأسلحة والمتفجرات ومعدات إنفاذ القوانين واستخدامها لعام (٢٠١١) أحكاما للرقابة الصارمة على الأسلحة.

ويتجلى موقف فييت نام بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال مختلف القوانين المعيارية، مثل قانون الطاقة النووية لعام ٢٠٠٨، والمرسوم المتعلق بالسلامة والمراقبة الإشعاعية لعام (١٩٩٦)، والمرسوم رقم 07/2010/ND-CP المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قانون الطاقة النووية، والقرار رقم 450/QD-TTg الصادر عن رئيس الوزراء في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ بالموافقة على المشروع المتعلق بتطبيق الإجراءات الأمنية في مجال الطاقة الذرية، بما في ذلك تدابير منع الاستيراد غير المشروع للمواد النووية وتصديرها ونقلها، والقرار رقم 45/2010/QD-TTg المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بشأن حماية المنشآت والمواد النووية.

تدابير التنفيذ

تم إبلاغ وكالات فييت نام بآخر المحتويات والتدابير الجديدة الواردة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وصدرت إليها تعليمات لتنفيذه بدقة. و لم يتم العثور على أية أنشطة تتعلق بالأحكام الواردة في هذه الفقرات.

(ب) تصدير واستيراد ونقل وتفتيش السلع المشار إليها في الفقرات ٨ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٧ و ٣٩

الأساس القانوني

يحدد المرسوم رقم 215/2013/ND-CP المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والمرسوم رقم 08/2015/ND-CP المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ البنود التي تخضع للتخليص الجمركي والتي تشمل ما يلي: '١' سلع التصدير والاستيراد والمرور العابر؛ والبنود المحملة على وسائل النقل حين خروجها ودخولها وعبورها؛ والعملات الأجنبية وعملة فييت نام نقدا، والصكوك القابلة للتداول والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمنتجات الثقافية والآثار والكنوز، وتصدير واستيراد الطرود؛ والأمتعة حين دخولها أو خروجها أو عبورها؛ وبنود التصدير أو الاستيراد أو العبور الموجودة في المناطق الخاضعة لسلطة وكالة الجمارك؛ '٢' وسائل الخروج أو الدخول أو العبور عن طريق البر أو السكك الحديدية أو الجو أو البحر أو المياه الداخلية.

ويتم منح الإذن بهبوط الطائرات وإقلاعها ووصول السفن إلى الموانئ ومغادرتها بموجب المرسوم رقم 125/2015/ND-CP المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن الأحكام المفصلة المتعلقة بإدارة الطيران والمرسوم رقم 21/2012/ND-CP المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن الأحكام المفصلة المتعلقة بإدارة الموانئ والطرق البحرية.

تدابير التنفيذ

وتم إبلاغ المجموعات التجارية والمؤسسات وفروع الشركات والشركات الفيتنامية والأجنبية بمحتويات القرار ذات الصلة. ويجري تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ٨ و ١٨ في إقليم فييت نام، بما في ذلك الموانئ والمطارات، وفقا للقانون الوطني والدولي، من أجل تنفيذ الأحكام المتعلقة بالسلع المذكورة في القرار وفي مرفقه الرابع. ولا تقوم فييت نام بتوقيع أو إجراء أي معاملة أو مقايضة تتعلق بالمواد المحظورة بموجب هذا القرار.

كما قامت فييت نام بنشر وتنفيذ التدابير المتعلقة بالسفن والطائرات، على النحو المنصوص عليه في الفقرات من ١٩ إلى ٢٢، ولم يتم العثور على أي انتهاكات.

(ج) أنشطة المساعدة التقنية والتدريب المشار إليها في الفقرتين ٩ و ١٧

تم إبلاغ الوكالات الفيتنامية بآخر التوضيحات الجديدة الواردة في هاتين الفقرتين. وليس لدى فييت نام أي من هذه الأنشطة.

(د) إبعاد الأفراد المشار إليهم في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ ودخولهم وعبورهم:

الأساس القانوني

ينص القانون رقم 47/2014/QH13 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المتعلق بدخول الأجانب وخروجهم وعبورهم وإقامتهم، على أن وزارة الأمن العام هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن إدارة الدولة لدخول الأجانب وخروجهم وعبورهم وإقامتهم في فييت نام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك وثائق قانونية جديدة (لم يرد ذكرها في التقارير السابقة لفييت نام)، بما في ذلك المرسوم رقم 92/2015/ND-CP المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المتعلق بأمن النقل الجوي والمرسوم رقم 112/2014/ND-CP المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ المتعلق بإدارة بوابات الحدود البرية.

تدابير التنفيذ

تم إبلاغ الوكالات الفيتنامية بآخر الأحكام والتدابير الجديدة الواردة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وبالكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفقين الأول والثاني. وقد أضيفت أسماء هؤلاء الأفراد إلى قائمة ''المنع من الدخول'' (مصطلح ''المنع من الدخول'' مذكور في المادة ٢١ من القانون المتعلق بدخول الأجانب وخروجهم وعبورهم وإقامتهم في فييت نام).

وفيما يتعلق بمواطنَي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المذكورَين في المرفق الأول، وهما كيم يونغ جونغ وتشوي سونغ إيل:

- قامت فييت نام باستعراضات وتحقيقات شاملة، وتأكدت من الحقائق المتعلقة بهذين الشخصين. وقد حددت الوكالات الفيتنامية ذات الصلة أن هذين الشخصين هما، على التوالي، السكرتير الثالث وأحد موظفي سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هانوي. ويختلف رقم جواز السفر العائد لتشوي سونغ إيل عن الرقم المذكور في القرار (تم توفير المعلومات ذات الصلة لفريق الخبراء). وقد غادر كيم يونغ جونغ وأفراد أسرته فييت نام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قبل اعتماد القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)؛ وغادر تشوي سونغ إيل وأفراد أسرته فييت نام في نيسان/ أبريل ٢٠١٦. ولم تعثر فييت نام على أي دليل يؤكد أن هذين الشخصين هما ممثلا مصرف تانشون التجاري في فييت نام كما جاء في الوصف الوارد في المرفق الأول،

وليس هناك أي وجود لهذا ”المصرف“ في فييت نام (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مصرف تانشون التجاري في الفقرة ٢ (ز) أدناه).

- قامت فييت نام بالعديد من التحقيقات الواسعة النطاق وتأكدت من أنه لا توجد مكاتب تمثيلية أو فروع لكيانات تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المدرجة تعمل في فييت نام. وإن فييت نام، إذ تحيط علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٦ من القرار بشأن إمكانية استخدام شركات وهمية، ستواصل التحقيق وتنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا.

(هـ) تجميد الأصول والموارد الاقتصادية الأخرى المذكورة في الفقرتين ٣٢ و ٣٦

الأساس القانوني

قامت فييت نام بإنشاء أساس قانوني وبتنفيذ التدابير الرامية إلى منع ومكافحة غسل الأموال في المعاملات النقدية أو معاملات الأصول الأخرى. ويشمل هذا الأساس القانوني قانون المصرف المركزي لفييت نام لعام ٢٠١٠، وقانون المؤسسات الائتمانية لعام ٢٠١٠، والقانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٣، وقانون العقوبات لعام ٢٠١٥ والمرسوم المتعلق بصرف العملات الأجنبية لعام ٢٠٠٥، فضلا عن المراسيم الحكومية المتعلقة بتنفيذ التدابير الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٣، فيما يتعلق بالعقوبات الإدارية في العمليات النقدية والمصرفية لعام ٢٠١٤، وبالمدفوعات من خلال مؤسسات خدمات الدفع وبشأن تنظيم وتشغيل صناديق الائتمان الشعبية.

ويعتبر المصرف المركزي في فييت نام، ولا سيما إدارة مكافحة غسل الأموال، هو جهة التنسيق المعنية بهذه المسألة. ووزارة الأمن العام هي الهيئة الرئيسية في التحقيق في الجرائم، والتنسيق مع المصرف المركزي في فييت نام لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في عمليات مكافحة غسل الأموال.

تدابير التنفيذ

تم إبلاغ الوكالات الفيتنامية بآخر الأحكام والتدابير الجديدة الواردة في القرار. وقد قام المصرف المركزي في فييت نام باتخاذ تدابير وقائية صارمة وتوجيه المؤسسات المصرفية والائتمانية من أجل التنفيذ الكامل وعلى أعلى مستوى، لمعايير تحديد هوية الزبائن وتقديم تقارير عن المعاملات النقدية التي تتجاوز عتبة (CTR200، CTR500)، وعن التحويلات المالية الإلكترونية الدولية والمعاملات المشبوهة إلى دائرة مكافحة غسل الأموال،

وإلى هيئة التفتيش والإشراف المصرفي من أجل رصد المخالفات والتعامل معها وإبلاغها إلى السلطات المختصة.

وفيما يتعلق بالشخصَين، وهما كيم يونغ جونغ وتشوي سونغ إيل، قامت فييت نام بتنفيذ التدابير المالية والاقتصادية وفقا للأحكام المبينة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

(و) فتح الفروع المصرفية والمكاتب التمثيلية المشار إليها في الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٣٥

الأساس القانوني

وفقا للقانون رقم 47/2010/QH12 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المتعلق بمؤسسات الائتمان، يعتبر المصرف المركزي لفييت نام الهيئة المسؤولة عن إنشاء مؤسسات الائتمان وتنظيمها وتشغيلها ومراقبتها الخاصة وإعادة تنظيمها وإغلاقها، وإنشاء فروع المصارف الأجنبية ومكاتب تمثيل مؤسسات الائتمان وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة بالأنشطة المصرفية وتنظيمها وتشغيلها.

تدابير التنفيذ

تم إبلاغ الوكالات الفيتنامية بآخر الأحكام والتدابير الجديدة الواردة في القرار. وقد طلبت السلطات المختصة، بما في ذلك المصرف المركزي لفييت نام، إلى الوكالات التي تتعامل مع إدارة التراخيص ورصد المصارف الأجنبية ومراقبتها وتفتيشها في هانوي ومدينة هو تشي منه أن تقوم بمراجعة مستفيضة للنظام الداخلي، والتأكد بالتالي من عدم قيام المصرف المركزي مطلقا بمنح إذن لفتح مكتب تمثيلي أو فرع أو شركة تابعة لمصرف تانشون التجاري في فييت نام، ومن أنه ليس هناك أي معلومات بشأن وجود هذه الكيانات.

كما قامت فييت نام بإجراء تحقيقات وتأكدت من عدم وجود مصارف فيتنامية لديها مكاتب تمثيلية أو شركات تابعة أو حسابات مصرفية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد قام المصرف المركزي في فييت نام بإبلاغ جميع المصارف التجارية بآخر الأحكام والإجراءات الجديدة، وطلب إليها أن تنفذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) تنفيذا دقيقا، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمكاتب التمثيلية والشركات التابعة أو الحسابات المصرفية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣ - خاتمة

قامت السلطات المختصة في فييت نام، بما في ذلك على الصعيدين المركزي والمحلي، ووكالات إنفاذ القوانين، وقوات الحماية على الحدود ونقاط الدخول، بما في ذلك الموانئ والمطارات، باتخاذ تدابير نشطة وفعالة لإدارة ومراقبة أنشطة الاستيراد والتصدير والمعاملات المالية، وعمليات الدخول والخروج، فأسهمت بذلك في الحفاظ على الأمن السياسي والنظام الاجتماعي في فييت نام. وقد اتخذت فييت نام على الفور التدابير اللازمة المتعلقة بالكيانات والأفراد المذكورة أسماؤهم في مرفقات هذا القرار.

وبالاستناد إلى المعلومات المذكورة أعلاه، ووفقا للفقرة ٤٥ من القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) التي توجه اللجنة لتحديث المعلومات الواردة في قائمتها عن الأفراد والكيانات، تطلب فييت نام من اللجنة أن تقوم على نحو مناسب بتحديث أوصاف الفردَين المذكورَين في المرفق الأول لهذا القرار، لبيان أن كيم يونغ جونغ وتشوي سونغ إيل ليسا ممثلَين لمصرف تانشون التجاري في فييت نام، وأنهما لم يعودا موجودَين في فييت نام؛ وقد يكون من الأفضل وصفهما بأنهما ”ممثلَين لمصرف تانشون التجاري“.

إن فييت نام كعضو مسؤول في الأمم المتحدة، تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكل جدية. وما فتئت تعمل، وستواصل العمل عن كثب مع اللجنة وفريق الخبراء المعني بتنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).